

Distr.: General  
3 August 2023  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيسة مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 9392 المعقودة في 3 آب/أغسطس 2023 فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين"، أدلت رئيسة مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراره 2417 (2018) وإلى بيانيه الرئاسيين المؤرخين 9 آب/أغسطس 2017 (S/PRST/2017/14) و 29 نيسان/أبريل 2020 (S/PRST/2020/6).

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مقاصده ومبادئه، والمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، ويكرر في هذا الصدد تأكيد التزامه بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، بما في ذلك المجاعة، في حالات النزاع المسلح.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة، وكذلك التزامه بتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، ويتني على الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ووكالاتها، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولا سيما في حالات النزاع المسلح.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وأهمية التعاون معها، بما يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، بقصد الإسهام في الجهود الدولية لدعم الميثاق ومنع وقوع المجاعة وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الناجمين عن النزاع، ولا سيما في حالات النزاع المسلح.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد المسؤولية الرئيسية للدول عن حماية السكان في جميع أنحاء أراضيها، والتزام جميع الأطراف في النزاعات المسلحة باحترام القانون الدولي الإنساني، وضرورة أن تتيح وتيسر مرور مساعدات الإغاثة الإنسانية الموجهة للمدنيين المحتاجين على وجه السرعة ودون عائق، تمشيا مع مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، بما في ذلك المساعدة



الطبية، ويؤكد من جديد أيضاً ضرورة أن تقوم جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم هذه المساعدات في حالات النزاع المسلح بالترويج لهذه المبادئ والتقييد التام بها.

**”ويعرب مجلس الأمن عن القلق** إزاء عدم كفاية المساعدة والتمويل للأغراض الإنسانية والإنمائية الذي يحد من الجهود الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة، ويدعو الدول الأعضاء إلى بذل كل الجهود لزيادة المساعدة والتمويل للأغراض الإنسانية والإنمائية لتوفير المساعدات الغذائية وتلبية الاحتياجات الإنسانية، عن طريق جهات منها وكالات الأمم المتحدة.

**”ويرحب** مجلس الأمن بالتزام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بالاستعانة في آن واحد بخبرتها وقدراتها التمويلية من أجل زيادة الدعم السياساتي والمالي المقدم للبلدان والأسر المعيشية المعرضة لأزمات الأمن الغذائي زيادة سريعة، والرفع من الإنتاج الزراعي على الصعيد المحلي في البلدان المتضررة ومن إمداداتها به.

**”ويشجع** مجلس الأمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتوفر لها الموارد على تعزيز الجهود لدعم البلدان الضعيفة في سبيل تحقيق التحول المستدام في نظم الزراعة والأغذية، بما في ذلك من خلال النهج الزراعية الإيكولوجية وغير ذلك من النهج المبتكرة، بما يجعلها أكثر قدرة على الصمود، وتقديم الدعم لصغار المزارعين، بما في ذلك إتاحة حصولهم على المدخلات الزراعية والخدمات المالية، وتقوية ما يلزم من البنى التحتية والدعم اللوجستي والقدرة على الابتكار لأجل زراعة المحاصيل وتخزينها وتوزيع الأغذية.

**”ويدعو** مجلس الأمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتوفر لها الموارد أن تقدم تبرعات عينية وتغطي التكاليف الضرورية المتصلة بها لصالح البلدان الضعيفة المحتاجة وأن تقدم أيضاً هذه التبرعات للمنظمات الإنسانية الرئيسية من أجل نقل السلع الغذائية وتسليمها.

**”ويؤكد مجلس الأمن من جديد** أن إمكانية الحصول على أغذية ميسورة التكلفة ومأمونة ومغذية هي من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ويتفق على أهمية العمل معاً بشكل وثيق على منع وقوع المجاعة وحالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الناجمة عن النزاعات والتصدي لها، وبناء نظم للأغذية الزراعية أكثر مرونة واستدامة وشمولاً.

**”ويؤكد مجلس الأمن من جديد** أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، ويكرر دعوته إلى زيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في هذه الجهود وفي جميع عمليات صنع القرار ذات الصلة فيما يتعلق بنشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام، متشياً مع القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والقرارات المتصلة به.

**”ويشدد** مجلس الأمن على ضرورة أن تكون المساعدة الإنسانية مراعية لنوع الجنس والعمر، وأن تظل مستجيبة للاحتياجات المختلفة للسكان، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع المجاعة، وكفالة إدماج هذه الاحتياجات في الاستجابة الإنسانية.

**”ويسلم** مجلس الأمن بأن ظواهر تغير المناخ والتدهور البيئي والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، في جملة ظواهر أخرى، يمكن أن تؤثر سلباً على الأمن الغذائي وندرة المياه

وسبل العيش والوضع الإنساني، بحيث تنتج عنها جملة آفات منها الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، ويعترف في الوقت نفسه بأهمية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(1)</sup> واتفاق باريس<sup>(2)</sup>، ويواصل تأكيد الحاجة إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل تستند إلى تقييمات شاملة للمخاطر تتولاها الحكومات والأمم المتحدة لدعم الاستقرار وبناء القدرة على الصمود.

**”ويسلم مجلس الأمن بأن عوامل التراجع الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، وفقدان التنوع البيولوجي، والجفاف، والآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواترًا وقساوة، هي، إلى جانب النزاعات المسلحة، من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انكاس التقدم الذي أحرز على المدى الطويل في مكافحة الجوع على الصعيد العالمي وتجعل مكافحة جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 أكثر صعوبة.**

**”ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء تزايد عدد النزاعات المسلحة في مناطق جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، ويكرر تأكيد الحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي، ويلاحظ أن النزاعات المسلحة كانت في عام 2022 أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد لدى زهاء 117 مليون شخص في 19 بلدًا وإقليمًا.**

**”ويساور مجلس الأمن القلق بشكل خاص إزاء آثار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على الأطفال، حيث تشير التقديرات إلى أن 148,1 مليون طفل دون سن الخامسة (22,3 في المائة) يعانون من التقزم و45 مليون طفل (6,8 في المائة) يعانون من الهزال على مستوى العالم.**

**”ويبرز مجلس الأمن حقيقة مفادها أن النزوح القسري هو عامل هام يشكل محركًا لانعدام الأمن الغذائي ونتاجًا له في آن واحد، وأن النازحين يواجهون في أحيان كثيرة صعوبات أكبر في الحصول على الغذاء، ويلاحظ الصلات القائمة بين ندرة الأغذية والعنف الجنساني.**

**”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء المخاطر الإنسانية الجسيمة المحدقة بالمدنيين من جراء الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في البلدان المتضررة، الأمر الذي تنجم عنه آثار اجتماعية واقتصادية شديدة ودائمة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأمن الغذائي لسكان تلك البلدان.**

**”ويدين مجلس الأمن بقوة اللجوء إلى تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، وهو أمر يحظره القانون الدولي الإنساني، والمنع غير القانوني لإيصال المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك تعمّد عرقلة توفير إمدادات الإغاثة ووصولها في إطار تدابير التصدي لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع في حالات النزاع المسلح، وذلك ما يمكن أن يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.**

**”ويشير مجلس الأمن إلى الصلة بين النزاع المسلح والعنف وبين انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة، ويدعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الامتنال**

(1) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 3156, No 54113. وقد اعتمد الاتفاق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-2.

لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق باحترام وحماية المدنيين والأعيان المدنية، بما فيها الأعيان اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها، مثل المزارع والأسواق وشبكات المياه والمطاحن وأماكن تجهيز الأغذية وتخزينها ومراكز ووسائل نقل الأغذية، والامتناع عن مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل المواد الغذائية والمحاصيل والماشية والأصول الزراعية ومرافق مياه الشرب والإمدادات من المياه وأعمال الري، واحترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والشحنات المستخدمة لعمليات الإغاثة الإنسانية؛ ويؤكد أهمية توفير السبل الآمنة أمام وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في النزاعات المسلحة دون عوائق.

**”ويدعو** مجلس الأمن جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ويؤكد أهمية توفير السبل الآمنة أمام وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في النزاعات المسلحة دون عوائق، ويهيب بجميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول المجاورة، إلى التعاون الكامل مع منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة في توفير هذه السبل، ويدعو الدول والأمين العام إلى إطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالمنع غير القانوني من وصول العاملين المعنيين في انتهاك للقانون الدولي وحيثما قد يشكل هذا المنع تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ويعرب في هذا الصدد عن استعداده للنظر في تلك المعلومات واتخاذ الخطوات الملائمة عند الاقتضاء.

**”ويشجع** مجلس الأمن الجهات التي لها تأثير على الأطراف في النزاعات المسلحة على أن تذكرها بالتزامها بالامتثال للقانون الدولي الإنساني.

**”ويحث** مجلس الأمن أيضا جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها الجهات القادرة على التأثير في الجماعات المسلحة، على العمل من أجل وقف إغلاق منافذ الطرق اللازمة لتوريد البضائع إلى الأسواق المحلية والوصول إليها وإتلاف مصادر الأغذية، بما في ذلك المحاصيل والماشية، فضلا عن الإمدادات الطبية والإنسانية.

**”ويسلم** مجلس الأمن أيضا بأهمية دعم العمل التآزري الذي تقوم به المنظمات الدولية في مجال جمع البيانات وتحليلها وتعميمها من أجل منع أي خطر في الأزمة وتقليله إلى أدنى حد.

**”ويشجع** مجلس الأمن الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على العمل معا، بما في ذلك عن طريق كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وهادفة، من أجل دعم البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة للحد من الاحتياجات، وحماية سبل العيش، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وبناء قدرة سكان البلدان المتأثرة بالنزاعات على الصمود، ولا سيما السكان الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بما يسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك القضاء على الفقر والحد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات النزاع المسلح.

**”ويكرر** مجلس الأمن تأكيد التزامه بالعمل مع الأمين العام على السعي بجميع السبل الممكنة إلى منع وقوع حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد ومخاطر المجاعة الناجمة عن النزاع، والتزامه بطرق جميع السبل الممكنة لمنع نشوب النزاعات المسلحة ووضع حد لها،

بما في ذلك من خلال معالجة أسبابها الجذرية الكامنة معالجة شاملة ومتكاملة ومستدامة، عن طريق الارتقاء بالحوار والوساطة والمشاورات والمفاوضات السياسية وغير ذلك من الوسائل السلمية، مع القيام في نفس الوقت بتعزيز الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام في هذا الصدد. ويؤكد مجلس الأمن كذلك الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود من أجل منع نشوب هذه النزاعات وتسويتها، والقيام عند الحاجة بمعالجة الأبعاد الإقليمية للنزاعات المسلحة مع التركيز بصفة خاصة على الدبلوماسية والترتيبات الإقليمية.

**”ويسلم** مجلس الأمن بقيمة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، ويثني على الأمين العام لما يبذله من جهود لإبلاغ المجلس بسرعة عند حدوث خطر مجاعة ناجمة عن نزاع أو حالة انعدام أمن غذائي واسع النطاق في سياق النزاعات المسلحة، ويكرر تأكيد اعتزامه إيلاء الاهتمام الكامل للمعلومات التي يقدمها الأمين العام لدى توجيه نظره إلى تلك الحالات.

**”ويشجع** مجلس الأمن الأمين العام على أن يدرج معلومات مصنفة حسب نوع الجنس والسن في تقاريره عن تحليل الحالة الخاصة بكل بلد عندما ينشأ خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق الناجم عن النزاع في سياق النزاعات المسلحة، ويعرب عن اعتزامه مواصلة إيلاء هذه المعلومات الاهتمام الواجب، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة الهادفة لتفادي هذه المخاطر.“